ملتقى وطني

" انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICS ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء، المكاسب والآثار"

جامعة غرداية 03 ماي 2023

القوة الاقتصادية لدول الــبريكس وصعودها البارز في الاقتصاد العالمي

The BRICS countries' economic strength and prominence in the global economy

د/ مريم قشي

أستاذة محاضرة أ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة

Guechimeriem10@yahoo.fr

د/ إيمان بركان

أستاذة محاضرة أ

المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة

berkaneimen00@gmail.com

الملخص:

اكتسب التكتل الاقتصادي لدول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) أهمية معتبرة على الصعيد الدولي بسبب الإمكانات والموارد الاقتصادية الكبيرة للدول الأعضاء إلى جانب العمل المشترك ضمن استراتيجية طويلة الأمد. تهدف هذه الدراسة إلى تبيين قوة النظام الاقتصادي للبريكس من خلال التركيز على أهم المؤشرات الدالة على ذلك، وإبراز مكانتها في الاقتصاد العالمي كقوة اقتصادية صاعدة.

خلصت الدراسة إلى أن مجموعة البريكس اغتنمت مزاياها الفريدة بشكل كامل، وأصبحت قادة دول الأسواق الناشئة والبلدان النامية، واحتلت مكانة أكثر أهمية في البنية الاقتصادية العالمية، ومستقبلا يمكن أن تصبح قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: البريكس، الاقتصاديات الناشئة، الاقتصاد العالمي

Abstract:

The BRICS (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) economic bloc has grown significantly in prominence on the global stage as a result of the substantial economic potential and resources of the member states as well as cooperative action within a long-term strategy. By concentrating on the most significant indications of this and underlining its status as an emerging economic force in the global economy, this study intends to show the resilience of the BRICS economic system.

According to the study, the BRICS countries have fully capitalized on their unique advantages, have become leaders of emerging market and developing countries, occupy a more important place in the global economic structure, and have the potential to become a major force in the global economy in the future.

Keywords: BRICS, emerging economies, the global economy

JEL Classification Codes : F15- F02-F33

مقدمة:

إن إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي والتغير في التأثير العالمي تستندان إلى صعود قوى جديدة لها وزن مؤثر في القرارات الاقتصادية الدولية. خلال العقد الماضي، حققت مجموعة من الدول الناشئة معدلات نمو اقتصادي أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها من الدول المتقدمة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في التجارة الدولية وفي الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما بدأت هاته الدول في تطوير أفكار فكرية جديدة من خلال رفض النماذج الاقتصادية الغربية (Ökten, 2020, p. 02).

في الآونة الأخيرة، أصبح مصطلح البريكس أكثر شيوعًا على مستوى الساحة السياسية والاقتصادية، وهو الاختصار الذي صاغه جيم أونيل ، كبير الاقتصاديين في Goldman Sachs ، في ورقة عام 2001 بعنوان "بناء اقتصاديات عالمية أفضل بريكس". يشير الاختصار إلى الدول الأعضاء: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، التي تمثل رمزًا للتغيير في القوة الاقتصادية العالمية باعتبارها أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة (World Economic Forum, 2015).

بداية، كانت المجموعة 4 دول أعضاء، والتي تأسست في عام 2006 في المنتدى الاقتصادي في سانت بطرسبرغ، حضره وزراء اقتصاد البرازيل، روسيا، الهند والصين، وقد تم إنشاء العلاقات السياسية داخل المجموعة في الدورة 61 للأمم المتحدة في نيويورك عام 2006 من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأربع (MELEGA, 2020, p. 183). تمت إعادة تسمية مجموعة BRIC باسم BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) بعد قبول جنوب إفريقيا كعضو كامل في اجتماع وزراء خارجية دول البريكس في نيويورك في سبتمبر 2010. وفقًا لذلك، حضرت جنوب إفريقيا قمة البريكس الثالثة في سانيا الصين في 14 أبريل 2011 (BRICS India 2021, 2021).

يُنظر إلى مجموعة بريكس على أنها واحدة من العناصر الجديدة الأكثر ابتكارًا وإثارة للدهشة في هيكل الحوكمة العالمية، حيث أصبحت دول البريكس الخمس من أهم الاقتصادات في العالم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية (Grosu & Melega, 2020, p. 397). لقد كانت دول البريكس المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي على مر السنين، فأفضل معدلات النمو الاقتصادي على مدى الثلاثين عامًا الماضية توجد بشكل جماعي في الصين، الهند، روسيا والبرازيل (GARCÍA, 2014, p. 129)، كما تعد دول البريكس عنصرًا مهمًا في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تضم 41٪ من سكان العالم، حصة تزيد عن 16٪ في التجارة العالمية، كما أنها شكلت 40% من الاستثمار العالمي للبنية التحتية في عام 2019 (Kumar & BIJU , 2022, p. 103).

وفي الفترة 2008-2017، مثلت مجموعة بريكس 56٪ من نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي، وبحلول عام 2030 تشير التقديرات إلى أنها ستمثل أكثر من نصف النمو الاقتصادي العالمي (MELEGA, 2020, p. 184).كما تشير

جميع التوقعات الاقتصادية إلى أنه من المرجح أن تتجاوز هذه الاقتصادات مجموعة السبع بحلول عام 2032. (Kumar & BIJU , 2022, p. 103)

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما مدى قوة النظام الاقتصادي لدول البريكس؟ وما هي مكانتها في الاقتصاد الدولي كقوة اقتصادية صاعدة؟

1. التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول البريكس:

تهدف مجموعة البريكس إلى جعل النظام المالي الدولي متنوعًا بحيث يمكن التنبؤ بالتغييرات المستقبلية. كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها (Neamah Ali, Al-Ibraheemi, & Abbas Obaid, 2022, p. 05):

- تحقيق التكامل الجغرافي السياسي والجغرافي الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التوازن العالمي وإنهاء السياسة أحادية القطب التي تسيطر من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة والاقتصاد العالميين.
- تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها وضمان الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع تنموية.
- إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسسة مالية دولية تابعة للمؤسسات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على أنظمة الدفع الدولية واحتياطاتها. ودعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، لذا فإن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لدول البريكس والدول النامية.
- تعميق التعاون الاقتصادي ودعم التجارة البيئية وتحسين نوعيتها بين دول المجموعة.
- تقديم قروض بالعملة المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.
- العمل على إنشاء مؤسسة دولية تستخدم العملات الوطنية غير الدولار ولكن هذا لا يعني أنها ستتخلى عن الدولار بل ستحاول تقليص دور الدولار في هذه الدول وإضعاف تأثير نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على اقتصاداتها.

لقد استطاعت دول الـ BRICS الظفر بمكانة مهمة ضمن الخريطة الاقتصادية الدولية لما لدول المجموعة من العديد من الميزات الاقتصادية المتشابهة، أهمها (Evgeny Sergeevich Streltsov, 2021) :

- لها مؤشرات اقتصادية عالمية متوافقة وإمكانيات عالية؛
- لها أهمية نظامية ضمن الاقتصاد العالمي؛ وفي هذا الصدد، فإن لأدائها المحلي آثار عميقة على المستويين الإقليمي والعالمي؛
- لها القدرة على التأثير في إدارة الاقتصاد العالمي.

كانت العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع الاقتصادي للمجموعة هي التأثير المتزايد في عدد من الأسواق، فضلاً عن الحجم الهائل للموارد، بما في ذلك العمالة. إن دول البريكس منافسة في صناعات معينة، لكن هياكلها الصناعية ومواردها الموفرة مكملة بشكل عام، مما يخلق أساسًا متينًا ومساحة واسعة لممارسة التكامل. يُظهر تحليل شامل للقوة الاقتصادية وأنماط التجارة في مجموعة البريكس أن (Zhongxiu & Qingxin, 2020, pp. 41-42): الصين والهند كلاهما غني بالعمالة وقويان في التصنيع، لديهما خبرة تصنيعية لتقديمها للأعضاء الثلاثة الآخرين في المجموعة، والتي تعتبر ضعيفة نسبيًا في هذا القطاع. لروسيا دور أكبر في التعليم والبحث. روسيا العلمية والتكنولوجية قوية خاصة في النظريات الأساسية، والصناعة العسكرية وبعض الصناعات الكيماوية الثقيلة. صناعة الأسلحة هي علامة تجارية مشهورة للمنتجات الروسية. جنوب إفريقيا غنية بالموارد، ولا سيما المنتجات المعدنية والمعادن الثمينة، وهي مواد خام مرغوبة في الأسواق الصينية والهندية. لدى البرازيل مجموعة متنوعة من الموارد والمنتجات الزراعية المعروضة على الأعضاء الأربعة الآخرين.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات مهمة بين دول المجموعة من حيث هيكل الإنتاج ضمن القطاعات الاقتصادية، انفتاح التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف وغيرها، كذلك هو الأمر بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية المسجلة. مما يضع هذا التحالف أمام تحديات حقيقية للحفاظ على مكتسباته المحققة في المستقبل والعمل ضمن رؤية مشتركة لتكثيف التعاون في عدد من القطاعات المهمة.

2. دورومساهمة البريكس في الاقتصاد العالمي:

حدثت تغييرات إيجابية كبيرة في جميع دول البريكس على مدى العقدين الماضيين (1990-2010). حيث تضاعف الحجم الاقتصادي بالقيمة الاسمية (بالدولار الأمريكي) للبرازيل بأكثر من أربعة أضعاف، الهند ما يقرب من خمس مرات، الصين أكثر من أربعة عشر مرة، وجنوب أفريقيا بأكثر من ثلاث مرات. يتحسن الوضع أكثر إذا تم إجراء المقارنة على أساس تعادل القوة الشرائية. برزت الصين كثاني أكبر اقتصاد، تليها الهند في المركز الرابع، وروسيا في المركز السادس، والبرازيل في المرتبة الثامنة. ينعكس الاتجاه المتزايد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من خلال الزيادة الكبيرة في دخل الفرد على مدى العقدين الماضيين. لقد أدت هذه التغييرات إلى إدراك إمكانات وأهمية مجموعة بريكس في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. إذ تلعب دول البريكس المعترف بها الآن بشكل متزايد على أنها من أسرع البلدان نموًا، دورًا هائلاً في تشكيل سياسة الاقتصاد الكلي، كما لوحظ بعد الأزمة المالية 2008 (Singh & Dube, 2014, p. 08).

إن دور ومساهمة دول البريكس مهمان للاقتصاد العالمي من حيث عدد السكان (41%) مشكلة 46% من القوى العاملة العالمية، مساحة الأراضي المستحوذة (30%)، الناتج المحلي الإجمالي GDP (24% أي ما يساوي 16.039 تريليون دولار أمريكي)، التجارة العالمية (16%)، وسوق الصرف الأجنبي العالمي forex (4 تريليون دولار أمريكي). (Alam, January 2022) الأمر الذي جعل من هذه المجموعة قوة اقتصادية بارزة تفوق الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نموذجا ناجحا للاندماج الاقتصادي، فخلال العقد الأخير (2008 – 2017) ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي

لدول البريكس بنسبة 179%، وكذلك حجم التبادل التجاري بنسبة 94%، ليبلغ بذلك متوسط معدل النمو السنوي لدول الـBRICS 8% مقابل 1% للاقتصاد العالمي (Lingyan, Mei-Chih Wang, & Fangjhy, 2022, p. 2).

1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي :

يعكس الناتج المحلي الإجمالي كواحد من المؤشرات الاقتصادية الهامة مستوى نمو وتطور اقتصاد دولة ما، وإذا كان في اتجاه تصاعدي يمكن القول حينها أن الاقتصاد يسير في المسار الصحيح. في دراسة مقارنة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بين مجموعة دول الـ BRICS ومجموعة الدول الـسبع (G7) (Golam & Monowar, 2015, p. 7)،لوحظ أن هناك تغير سريع للأهمية النسبية لدول البريكس خلال العقدين الماضيين بسبب الزيادة في مساهمة المجموعة في النمو الاقتصادي العالمي من 16% خلال التسعينيات إلى حوالي 30 % خلال الفترة 2000-2008. في المقابل وخلال الفترة عينها، انخفضت مساهمة مجموعة الدول السبع من 70 % إلى حوالي 40 %. وضمن نتائج الدراسة نفسها، فإنه من المتوقع أن تصبح الصين بحلول عام 2040 أكبر اقتصاد عالمي متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان والمكسيك وروسيا. وبحلول عام 2045، سيقدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بحوالي 69,34 تريليون دولار أمريكي، وهو ما سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع بحوالي 11,42 تريليون دولار أمريكي.

شكل رقم 01: مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي ولدول الـ BRICS خلال الفترة 2017- 2019 (مليار دولار أمريكي)

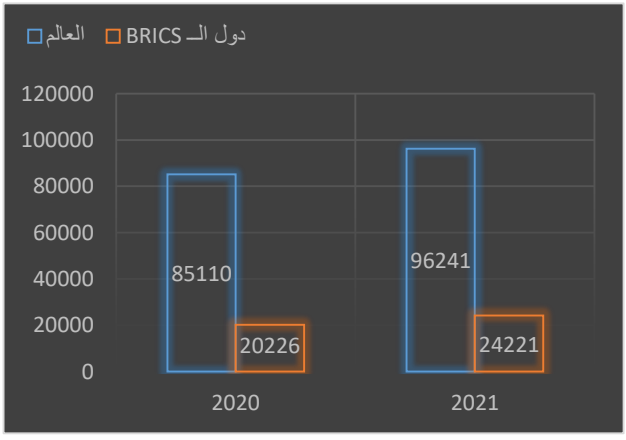

المصدر: https://unctad.org

شكل رقم 02: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2017-2022 (%)

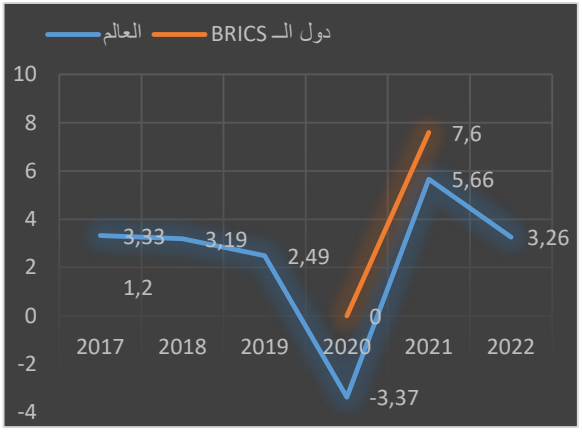

المصدر: https://hbs.unctad.org

شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراجعا حادا بنسبة 3.4 % عام 2020 بفعل تفاقم الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي أثرت سلبا على جل اقتصادات العالم دون استثناء. إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم إلى 5.7 % عام 2021، وهو أسرع نمو سنوي منذ عام 1973. في المقابل، لم تحقق دول الـBRICS أي نمو اقتصادي خلال العام 2020 لذات السبب إلا أنها استطاعت عام 2021 مع بداية انفراج الأزمة

تحقيق معدل نمو مرتفع مقارنة بالمعدل العالمي وصل إلى 7,6% (ما يعادل 24221 مليار دولار أمريكي) وهي نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تفوق الـ 25%.

للإشارة، فإن الأرقام الظاهرة في الشكلين أدناه تظهر تباينا كبيرا في مؤشرات النمو الاقتصادي بين الصين وباقي دول البريكس، أين يمكن القول بأن الصين قد قطعت أشواطا مهمة في التنمية الاقتصادية فهي تعد مصدرا رئيسيا للمواد الخام والمنتجات الصناعية وللعمالة.

شكل رقم 03: مستوى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة الـ BRICS خلال الفترة 2017- 2022 (مليار دولار أمريكي)

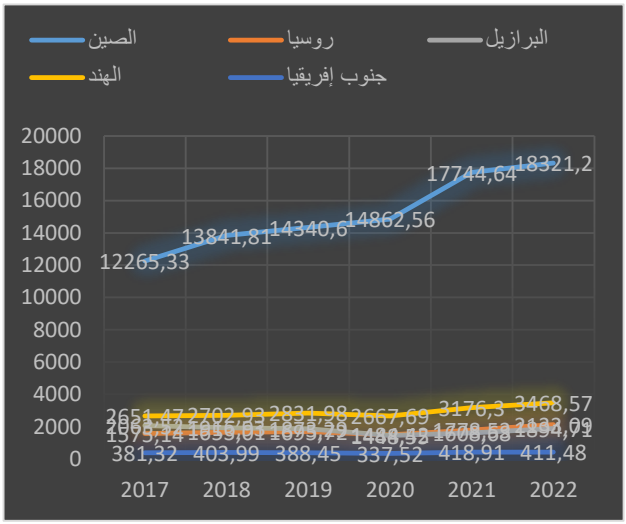

المصدر: https://www.statista.com

شكل رقم 04: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة الـ BRICS خلال الفترة 2017-2019 (%)

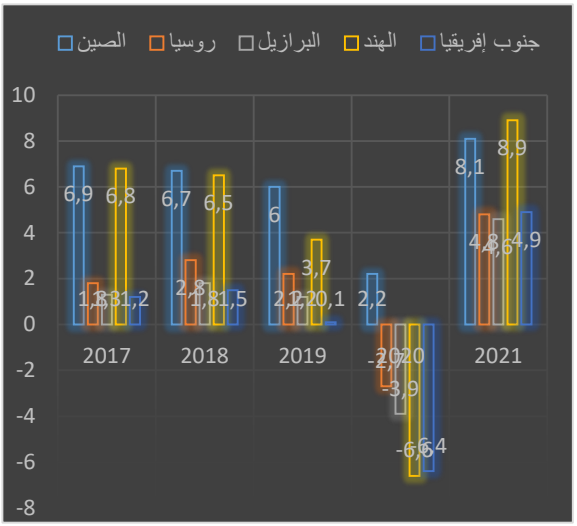

المصدر: https://data.worldbank.org

تظهر الأرقام ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول البريكس خلال العام 2021 مقارنة بالسنوات الأربع الماضية، حيث سجلت الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا زيادة قدرها 3046 مليار دولار و506 مليار دولار و287 مليار دولار و160 مليار دولار و85 مليار دولار على التوالي. ما يدل على بداية انتعاش اقتصادات هذه الدول من الأزمة الاقتصادية العالمية التي أنتجتها الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19). لكن من الملاحظ كذلك التباين الكبير في مستوى النمو فيما بين الدول الأعضاء، بالأخص فيما بين الصين وباقي الدول، فبالرغم من أنها كانت أول من تضرر من الوباء، إلا أنها تمكنت من السيطرة عليه بشكل فعال منذ عام 2020 مما ساعد على الرفع من أدائها الاقتصادي والحفاظ على مؤشر نمو إيجابي مقارنة بباقي دول الـ BRICS بالرغم من انخفاضه إلى 2,2 % (6 % عام 2019).

2.2. نمو حجم التبادل التجاري في قطاع الخدمات :

تبرز دول البريكس كفاعلين مهمين في تجارة الخدمات العالمية، فقد استحوذت وفقًا لبيانات البنك الدولي على 10%من صادرات الخدمات العالمية وعلى 13% من الواردات خلال عام 2020. وتمثل خدمات النقل والسفر وغيرها أكبر حصة في صادرات وواردات الخدمات لدول المجموعة، كما تحتل قطاعات أخرى مكانة بارزة في صادرات

الخدمات لكل دولة: أشغال البناء والتعمير في البرازيل؛ الخدمات المالية والاتصالات والملكية الفكرية في روسيا وجنوب إفريقيا؛ خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتواصل في الهند؛ الاتصالات والخدمات المتعلقة بالتصنيع والبناء في الصين.

وقد شهدت تجارة الخدمات نموًا سريعًا على مدى العقدين الماضيين، مما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية الشاملة لدول البريكس. وفي عام 2020، تراوحت تجارة الخدمات بين 5.5% (الصين، البرازيل) وحوالي 12% (الهند) من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة فاقت تلك المحققة على مستوى الولايات المتحدة (5.6 %) (International Trade Centre, 2022, p. 9). ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من مثيله في الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا (18.7٪) وألمانيا (16٪). وفي عام 2021، بلغت قيمة الواردات والصادرات لدول البريكس 8.55 تريليون دولار، بزيادة سنوية قدرها 33.4%، كما بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول البريكس 490.42 مليار دولار، بزيادة سنوية تراوح 39.2%.

3.2. حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد اقتصادات البريكس حاليًا أكبر الاقتصادات الناشئة نظرا لمستويات النمو الاقتصادي المذهلة المحققة. ولقد ساهم الاستثمار المباشر والعوائد المالية العالية في دعم نمو الدول الأعضاء وتنميتها وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي. وفي الفترة 2008-2017، ساهمت المجموعة بما نسبته 56% من نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي، وتشير التقديرات إلى أن مساهمتها ستجاوز النصف مع حلول العام 2030. لذلك تعد دول البريكس عنصرًا مهمًا في هيكل الاقتصاد العالمي، وبالتالي، فإن نمو الاقتصاد العالمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنمية اقتصاداتها الوطنية من خلال زيادة التعاون الاستثماري داخل المجموعة (MELEGA, 2020, p. 184).

شكل رقم 05: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموعة الـBRICS إلى العالم (مليار دولار أمريكي)

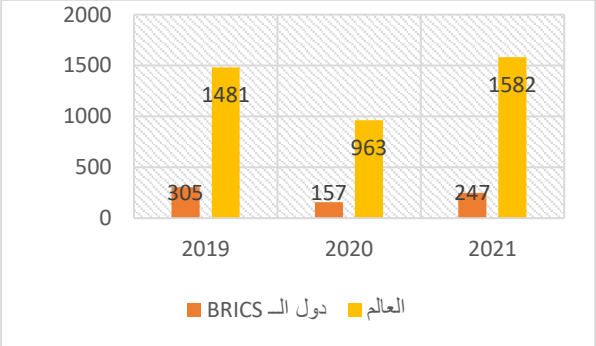

المصدر:

https://hbs.unctad.org،

https://data.worldbank.org

شكل رقم 06: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الـ BRICS عام 2021 (مليار دولار أمريكي)

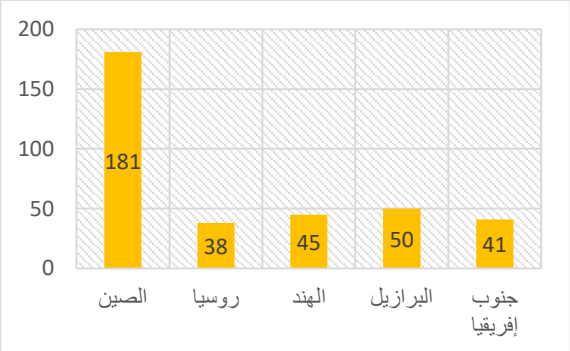

المصدر: https://hbs.unctad.org

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي في عام 2019 إلى حوالي 1,9 تريليون دولار أمريكي، ونظرا لارتباط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية والاقتصادية والمالية وتقلبات السوق وغيرها، فقد تراجعت هذه التدفقات عام 2020 بـ 35% بسبب الأزمة الصحية كما سبق توضيح ذلك. إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلا حيث تم تسجيل معدل نمو إيجابي العام الموالي يقارب الـ 40%. وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي لاقتصادات دول البريكس نسبة مهمة من التدفقات الإجمالية العالمية (20% عام 2019، 16% عام2020 ، 15,6% عام 2021) رغم التراجع المسجل منذ أواخر 2019 بسبب الوباء.

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول المجموعة، فقد بلغت 355 مليار دولار عام 2021 وبزيادة تقدر بـ 40 % عن السنة السابقة. احتلت الصين المرتبة الأولى كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات في البريكس بقيمة 181 مليار دولار حتى عام 2021، والمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وذلك لكونها دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج والعمالة الرخيصة ووفرة الموارد الطبيعية.

3. مساهمة البريكس في الاقتصاد الرقمي:

أصبح نمو الاقتصاد الرقمي عاملاً حاسما في التنمية العالمية إذ يخلق الاقتصاد الرقمي حوافز جديدة للنمو الاقتصادي (Ignatov, 2020, p. 31)، ويشير "الاقتصاد الرقمي" إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء، تكييف، تسويق أو استهلاك السلع والخدمات .تشمل المستجدات الرقمية الخدمات المصرفية الرقمية والتجارة الإلكترونية والتعليم الافتراضي وتطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التعاون.

لقد أصبحت رقمنة الاقتصاد مرحلة حتمية، وهو موضوع مطروح بشكل دائم على جدول أعمال اجتماعات «مجموعة العشرين» والمنتدى الاقتصادي العالمي، منذ عام 2017، دعم مشروع "OECD Going Digital» صانعي السياسات في السعي لتحقيق فهم أفضل للتحول الرقمي وتأثيرات التقنيات الرقمية على الاقتصادات والمجتمعات، من خلال وضع سياسات مناسبة للمساعدة في تشكيل مستقبل رقمي إيجابي(OECD, 2023) .

يعتبر قادة البريكس تشكيل اقتصاد رقمي وطني فرصة من شأنها أن تسمح للبلدان بالذهاب إلى نمو اقتصادي عالي الجودة لحل المشاكل التكنولوجية والبنية التحتية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني. هذا ما دفع الحكومات الوطنية إلى إطلاق "رقمنة" اقتصاداتها كمهمة استراتيجية، وصياغة برامجها الوطنية: "الهند الرقمية" كجزء من استراتيجية "صنع في الهند" في الهند. "الصين الرقمية" كجزء من "صنع في الصين، 2025 " هي استراتيجية الصين. الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي، الذي تم اعتماده في روسيا في عام 2017. في البرازيل عام 2017، تم إنشاء مجموعة عمل لصياغة استراتيجية التنمية الرقمية الوطنية" الاستراتيجية البرازيلية الرقمية ". في جنوب إفريقيا

عام 2013، تم اعتماد سياسة النطاق العريض قانون الاتصالات الإلكترونية اتصال جنوب إفريقيا: خلق فرصة وضمان إدراج استراتيجية جنوب إفريقيا (Lazanyuk & Revinova, 2019, p. 511).

من ناحية أخرى، عملت دول البريكس بنشاط على تسريع استخدام إطار الابتكار الخاص بها لتعزيز الشراكات في مجال الطاقة الخضراء وتكنولوجيا الإنترنت وتبادل المعرفة بين العلماء وخبراء التكنولوجيا. كمجموعة، أطلقت دول البريكس الخمس شراكة بريكس حول مركز ابتكار الثورة الصناعية الجديدة سنة 2021 لتوليد تطور جديد في التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتحول الرقمي(Khuluvhe, 2022) .

حسب الإحصائيات، متوسط مجموعة البريكس يساوي أو أفضل من متوسطا ت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين في فئة تكلفة الاتصال بالإنترنت. وهنا تبرز روسيا، بمؤشر أفضل من المتوسط لشركاء البريكس، وفي العالم أيضا. أما من حيث عدد براءات الاختراع المسجلة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات تمكنت دول البريكس من تحقيق نتائج مماثلة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تعتبر الصين الرائدة في هذا المجال في دول البريكس. من ناحية أخرى، فإن التوظيف في قطاعا ت الاقتصاد القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول البريكس هو حالًيا أقل من متوسط نتائج مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Ignatov, 2020, p. 38).

تشير التقديرات من الوثائق الحكومية إلى أن مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في السنوات الأخيرة تتراوح من 2٪ في جنوب إفريقيا و 4٪ في الاتحاد الروسي إلى 6.9٪ في الهند، و 7.8٪ في الصين و 22٪ في البرازيل. بشكل جماعي، تمثل دول البريكس حوالي 30٪ من الصادرات العالمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، ولكن فقط 11٪ من الصادرات العالمية للخدمات القابلة للتسليم رقميًا (ITC, 2022, p. x).

شكل رقم 07: صادرات مجموعة بريكس من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية عام 2020

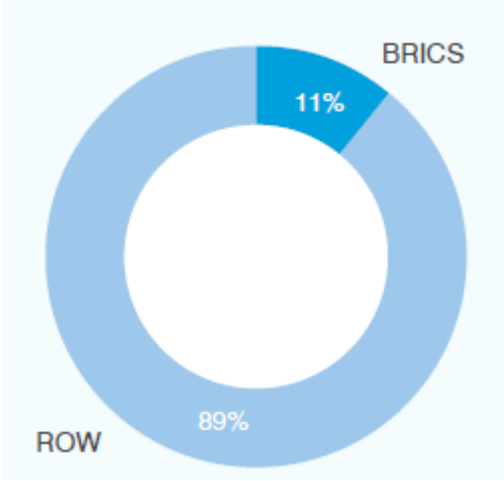

المصدر: (ITC, 2022, p. 03) ، **ROW** تعني بقية العالم

شكل رقم 08: صادرات مجموعة بريكس من الخدمات العالمية المقدمة رقميًا في عام 2020

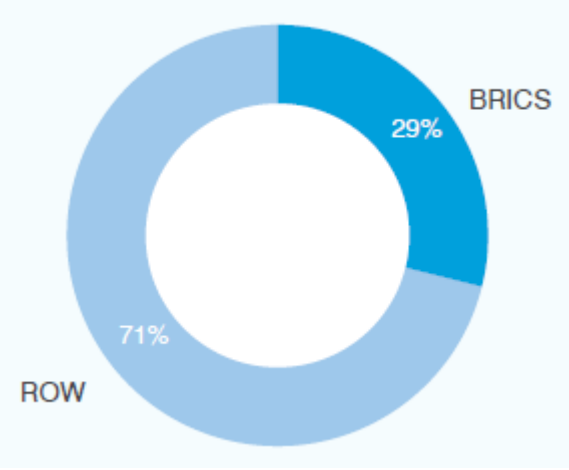

المصدر:(ITC, 2022, p. 03)

تتمتع دول البريكس بإمكانيات كبيرة لتطوير الاقتصاد الرقمي. إن البنية التحتية الرقمية المحلية كبيرة ومتطورة نسبيًا، والتوسع السكاني من الشباب ذوي المهارات الرقمية قوي، هذا ما يجعل دول البريكس وجهات جذابة للاستثمار في القطاعات الرقمية. لقد تُرجمت عوامل التنافسية هذه إلى ازدهار الشركات الرقمية المحلية، والتي يتفوق بعضها على نظيراتها الدولية في السوق المحلية (ITC, 2022, p. x).

4. بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA)، نحو إطار مالي عالمي جديد:

في عام 2014، انعقدت القمة الحادية عشرة فورتاليزا بالبرازيل وتم إنشاء مؤسسات مالية ذات أهمية استراتيجية عالية، بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ(CRA)، تساهم كلتا المؤسستين بشكل كبير في عملية تسريع النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في البريكس.

1.4. بنك التنمية الجديد مشروع التنمية المستدامة في دول البريكس والاقتصادات الناشئة الأخرى :

في اجتماع عام 2014، قررت الدول الأعضاء في البريكس إنشاء بنك خاص بها في شنغهاي للعمل كبنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلى تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وكذا المساهمة في زيادة التدفقات التجارية والتنمية الاقتصادية.

أطلقت مجموعة بريكس بنك التنمية الجديد (NDB) عام 2015، يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي بالصين وله مكاتب إقليمية في جنوب إفريقيا والبرازيل. بلغ رأس المال الأولي المصرح به للبنك 100 مليار دولار أمريكي مقسم إلى مليون سهم بقيمة اسمية مائة ألف دولار لكل سهم، حيث قام الأعضاء المؤسسون للبنك باكتتاب مبدئي قدره خمسمائة ألف سهم بقيمة إجمالية 50 مليار دولار أمريكي. إلى جانب الدول الأعضاء المؤسسة انضمت بنغلاديش والإمارات العربية المتحدة سنة 2021، ومصر سنة 2023 كأعضاء جدد، وتبقى العضوية مفتوحة لأعضاء الأمم المتحدة، وفقا لأحكام اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد .ويجب أن تكون مفتوحة للأعضاء المقترضين وغير المقترضين حسب المادة 02 من اتفاقية بنك التنمية الجديد the New) Development Bank, 2023).

ضمن النطاق الواسع للبنية التحتية والتنمية المستدامة، ستركز عمليات بنك التنمية الوطني خلال الفترة 2022-2026 على المجالات التالية: الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة، البنية الأساسية للمواصلات، المياه النظيفة، حماية البيئة، البنية التحتية الاجتماعية، البنية التحتية الرقمية، وحتى سنة 2022 تم اعتماد 96 مشروع بإجمالي تمويل قدره 32.8 مليار دولار أمريكي(the New Development Bank, 2023) .

كان تركيز بنك التنمية الجديد في البداية على إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث تعرضت هذه المؤسسات لانتقادات من قبل دول البريكس، ودول نامية أخرى، في ثلاثة

مجالات عامة: الحكم، والنهج والنتائج. ويقال إن هياكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسيطر عليها الدول الصناعية ولا سيما مجموعة السبع (Institute of Development Studies,, 2013, p. 02).

لقد دفعت دول البريكس من أجل إصلاحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكنها كانت مقيدة بهيكل وقواعد هذه المؤسسات. نظرًا لأن نتيجة اللعبة تعتمد على قوة اللاعبين والقواعد العامة للعبة، أرادت مجموعة البريكس تغيير القواعد. وهكذا، تم تصور بنك التنمية الجديد كمؤسسة موازية من شأنها أن تتعاون مع المؤسسات القائمة وتنافسها (Kumar & BIJU , 2022, p. 105)، أو وقد يُنظر إلى بنك بريكس على أنه تحدٍ مباشر لهيمنة الدول المتقدمة على المنتديات التقليدية.

من ناحية أخرى، يسعى بنك التنمية الجديد ليكون بمثابة محفز في سد الفجوة بين توافر الموارد المالية والاحتياجات المتزايدة للأعضاء المؤسسين وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث ساد الانطباع بأن البنك الدولي لا يمول البنية التحتية بشكل كافٍ في البلدان النامية. علاوة على ذلك، كانت مساعداته خاضعة لشروط مالية وسياسية معينة أدت لإحداث تغيير في السياسات في البلدان المقترضة. (Kumar & BIJU , 2022, p. 105).

من التأثيرات المهمة جدًا لاقتصادات البريكس من إنشاء بنك تنمية جديد هو التخلي التدريجي عن اليورو والدولار في المعاملات بين الأعضاء، مما سيكون له تأثير في توحيد العملات الوطنية وتقويتها (Grosu & Melega, 2020, p. 399).تتحدد المجالات الرئيسية لنشاط التعاون بين البنوك للمجموعة في: تطوير تعاون شامل طويل الأجل بين البنوك بين الشركاء من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية للبلدان الأعضاء في البريكس، ودعم تنفيذ المشاريع الإقليمية المهمة اجتماعيا، ووضع إجراءات لتوفير التمويل. والخدمات المصرفية للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لدول البريكس (MELEGA, 2020, p. 183).

منذ إنشائه سنة 2015، استطاع بنك التنمية الجديد تحقيق مجموعة من الإنجازات كما يلي (World Economic Forum, 2019):

- **نمو سريع في دفتر القروض، مع بصمة خضراء قوية:**

يغطي البنك 37 قرضًا للبنية التحتية حتى الآن، بقيمة إجمالية قدرها 10.2 مليار دولار، وقد شمل قطاعات من النقل إلى الطاقة المتجددة والمياه والتجديد الحضري. كثيراً ما يشتكي المقترضون من المهل الطويلة والإجراءات المعقدة في تعاملاتهم مع مؤسسات تمويل التنمية. لهذا السبب، قام بنك التنمية الوطني منذ إنشائه بتبسيط عملياته لتعزيز سرعة الموافقات على القروض. ويهدف البنك إلى الحفاظ على سرعة التنفيذ كميزة نسبية في المستقبل. من ناحية أخرى، تعتبر الاستدامة جوهر التفويض الذي حدده مؤسسو البنك. يخطط بنك التنمية الوطني لزيادة مخزون البنية التحتية الخضراء

في محفظته، والتي تتضمن إعطاء الأولوية للاستثمارات في الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، إدارة النفايات المستدامة، والنقل النظيف.

- **تصنيفات ائتمانية جيدة:**

حصل بنك التنمية الجديد على تصنيف ائتماني دولي AAA من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية سنة 2019، وتصنيف AA + سنة 2018 من Standard & Poor و Fitch على التوالي. هذه التصنيفات أعلى بكثير من المتوسط لدول البريكس.

- **تمويل بالعملة المحلية:**

تقليديا، تقدم بنوك التنمية متعددة الأطراف معظم تمويلها بالعملات الأجنبية، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، غير أن بنك التنمية الجديد نجح في تسجيل برامج السندات بالعملة المحلية في الصين (10 مليارات يوان) وجنوب إفريقيا (10 مليارات رنمينبي) وهو على وشك إكمال تسجيل برنامج الروبل (100 مليار روبل) ، وستتبعه الهند والبرازيل بعد ذلك.

2.4. ترتيب الاحتياطي الطارئ(CRA) زيادة لتعزيز الاستقرار المالي:

بالنظر إلى الحالات المتزايدة للأزمات المالية العالمية، وقعت دول البريكس على اتفاق الاحتياطي الطارئ (CRA) سنة 2014، وهو إطار يهدف إلى تقديم الدعم من خلال السيولة الإضافية والوسائل الأخرى لدول البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية. كما أنه سيسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية واستكمال الترتيبات الدولية القائمة (من صندوق النقد الدولي) كخط دفاع إضافي. ستساعد اتفاقية BRICS CRA الدول الأعضاء على إحباط ضغوط السيولة قصيرة الأجل، وتوفير الدعم المتبادل وزيادة تعزيز الاستقرار المالي ,.Aspire IAS Academy) (2021.

التزمت دول البريكس بمبلغ 100 مليار دولار حيث ساهمت الصين بـ 41 مليار دولار، البرازيل، الاتحاد الروسي، والهند 18 مليار دولار لكل منها، وجنوب إفريقيا 5 مليارات دولار. لدى صندوق النقد الدولي احتياطي يبلغ 240 مليار دولار وموارد تبلغ 780 مليار دولار، وقد لوحظ أنه مع وصول الاحتياطيات الأجنبية لبريكس إلى حوالي 5 تريليونات دولار، فإنه التزامًا بنسبة 16 ٪ سيرفع مجموع CRA إلى 800 مليار دولار (C ATTANEO, ko B I z I w I C k, & F R y E R, 2015, p. o3).

من المؤكد أن الصندوق ليس كبيرًا بما يكفي ليكون بمثابة أداة إنقاذ شاملة. ومع ذلك، فإن له منطقًا اقتصاديًا سليمًا يحمي الاستقرار المالي. على الرغم من الأسس الاقتصادية القوية، تعرضت بعض دول البريكس سنة 2014 لموجة من عدم الاستقرار في أعقاب زيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في أسعار الفائدة. وقد أدى التدفق الخارج لرأس المال الناتج إلى وضع عملاتهم -إلى جانب عملات الاقتصادات الناشئة الأخرى -تحت الضغط. إذن تم تصميم CRA للمساعدة في الأحداث من هذا النوع (Schöllmann, 2014, p. 02).

خاتمة:

في السنوات العشر التي انقضت منذ قمة البريكس الأولى (يونيو 2009 ، إيكاترينبرج) ، برزت دول البريكس كتكتل يدعم للحوكمة الاقتصادية العالمية ومنصة للتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء. يتحدد الدور المتنامي لبلدان البريكس في الاقتصاد العالمي بالعديد من العوامل، من بينها القوة الاقتصادية للخمسة، والمساهمة في إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية والتأثير على تحول الاقتصاد الدولي النقدي والمالي.

لقد أصبحت مجموعة البريكس قوة اقتصادية بارزة تفوقت على أهم الاتحادات والتكتلات الاقتصادية المعروفة على مستوى القارة الأمريكية (USMCA: اتفاقية التبادل الحر للولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك وكندا) أو الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) أو العالم (مجموعة الدول السبع G7)، وذلك بالنظر إلى أهم المؤشرات الاقتصادية المحققة خلال العقد الأخير. ومع ذلك، تعكس الأرقام والبيانات المعتمدة في الدراسة والصادرة عن مؤسسات مالية واقتصادية دولية عدم التناسق والانسجام بين القوة الاقتصادية لدول المجموعة، أو بالأحرى بين الصين التي فرضت نفسها كشريك رئيسي للبريكس وباقي دول التحالف. فعلى سبيل المثال، يعد الناتج المحلي الإجمالي للصين أعلى من إجمالي الناتج المحلي للدول الأربع الأخرى مجتمعة. الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي والفاعل الأهم ضمن هذه المجموعة " الظاهرة".

إن تشكيل بريكس الذي يهدف إلى تطوير التعاون مع الدول الأعضاء في مجالات مثل التمويل والزراعة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتعليم والأوساط الأكاديمية والأمن ، هو إضفاء الطابع المؤسسي الجديد على النظام العالمي المتغير الذي تسيطر عليه مالياً الولايات المتحدة والدول الغربية . فإنشاء مؤسسات ذات أهمية استراتيجية وعالية مثل بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA) له آثار وتأثيرات بعيدة المدى على العالم العالمي بشكل عام واقتصادات البريكس على وجه الخصوص. حيث برز بنك التنمية الجديد كمؤسسة مهمة للبنية التحتية المالية، وهو تعبير مادي عن رغبة الأسواق الناشئة في لعب دور أكبر في الحوكمة العالمية، ومشاريع التنمية المستدامة وأضفى مصداقية هائلة إلى بريكس كمجموعة. كما يُنظر إلى ترتيب الاحتياطي الطارئ عمومًا على أنه منافس لصندوق النقد الدولي(IMF) في ظل فرص التنمية المحدودة للبلدان المتخلفة والنامية.

على الرغم من التطورات الإيجابية لمجموعة البريكس، إلا أن هناك بعض القضايا التي يجب معالجتها كالعمل على زيادة التوافق بين أعضاء دول البريكس وإقامة مبادرات تكاملية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تعزز المنافع المتبادلة بين الدول لتقوية مسار النمو الاقتصادي في الكتلة (Neamah Ali, Al-Ibraheemi, & Abbas Obaid, 2022, p. 12)، كما تحتاج البريكس إلى المزيد من التوحد كمجموعة وإيجاد مواقف مشتركة بشأن القضايا ذات الأهمية الدولية، كما سيساعد التحول الرقمي لاقتصادات دول البريكس على زيادة ناتجها

المحلي الإجمالي، فإدخال تقنيات المعلومات، والانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وتطوير التجارة الإلكترونية، والروبوتات هي على جدول الأعمال في جميع أنحاء العالم اليوم.

المراجع المعتمدة:

C ATTANEO, N., ko B I z I w I C k, M., & F R y E R, D. (2015). The BRICS Contingent Reserve Arrangement and its Position in the Emerging Global Financial Architecture. *SAIIA (South African Institute of International Affairs)*.

Khuluvhe, M. (2022, 10 20). *THE BRICS YEAR OF CHINA: Foster high quality BRICS partnership, usher in a new era of global development.* Retrieved from http://za.china-embassy.gov.cn/eng/sgxw/202210/t20221020_10788981.htm

Lazanyuk, I., & Revinova, S. (2019). Digital economy in the BRICS countries: myth or reality? *Advances in Economics, Business and Management Research,, 105*.

Neamah Ali, A., Al-Ibraheemi, S., & Abbas Obaid, A. (2022). BRICS BLOC IN LIGHT OF INTERNATIONAL ECONOMIC CHALLENGES: A STUDY OF REALITY AND DIMENSIONS. *International Journal of Professional Business Review, 07*(04).

the New Development Bank. (2023). Retrieved from https://www.ndb.int/

World Economic Forum. (2015, july 8). *Five questions about the BRICS nations*. Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2015/07/five-questions-about-the-brics-nations/?DAG=3&gclid=EAIaIQobChMIt6uElJLz_QIVIhAGAB0_mgZ3EAAYASAAEgJl6_D_BwE

Zhongxiu, Z., & Qingxin, L. (2020). PROMOTING BRICS COOPERATION FOR ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT1. *revista tempo do mundo*(22).

Alam, I. B. (January 2022). BRICS as a Driver of Global Economic Growth and Developmen. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 7,8.

Anatol, M. (2020). Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of Brics Economies. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 183-189.

Aspire IAS Academy. (2021, november 16). *Contingent Reserve Arrangement (CRA) – BRICS*. Retrieved from https://www.aspireias.com/upsc-study-notes/Contingent-Reserve-Arrangement-CRA-BRICS

BRICS India 2021. (2021). *Evolution of BRICS*. Retrieved from https://brics2021.gov.in/about-brics#:~:text=After%20a%20series%20of%20high,New%20York%20in%20September%202010.

Evgeny Sergeevich Streltsov, A. A. (2021). The economic potential of the brics countries as a challenge to modern world realities. *Current context of education and psychology in Europe and Asia*.

GARCÍA, A. O. (2014, december). THE ROLE OF CHINA AND THE BRICS PROJECT. *MEXICAN LAW REVIEW, 7*(1), 109-136.

Golam , M., & Monowar, M. (2015). The rise of the BRICS andtheir challenge to the G7. *International Journal of Emerging Markets*, 156-170.

Grosu , V., & Melega, A. (2020). Theoretical Approaches Regarding Emerging Economies. Brics Economic And Political Evolution Aspects. *Journal of Business Management, 01*(04).

Ignatov, A. (2020). The Digital Economy of BRICS: Prospects for Multilateral Cooperation. *International Organisations Research Journal, 15*(01).

Institute of Development Studies,. (2013). WHAT NEXT FOR THE BRICS BANK? *Rapid Response Briefings*(03). Retrieved 03 27, 2023, from https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08a17e5274a31e000040a/Rapid-3.pdf

International Trade Centre. (2022). *BRICS Trade in Services Report 2022.* Switzerland.

Iqbal, B. A. (January 2022). BRICS as a Driver of Global Economic Growth and Developmen. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 7,8.

ITC. (2022). *BRICS Digital Economy: Report 2022.* Geneva, Switzerland: International Trade Centre.

Kumar, R., & BIJU , T. (2022). BRICS in Global Governance: A Gradual but Steady Expansion. *Governance and Politics, Political Science / Global Perspectives, 01*(01).

Lingyan, G., Mei-Chih Wang, F. L., & Fangjhy, L. (2022). The correlation between economic fluctuation, workforce employment and health expenditure in the BRICS countries. *Front. Public Health*.

MELEGA, A. (2020, november 11). Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of Brics Economies. *Journal of Economics, Finance and Management Studies, 03*(11).

OECD. (2023, 03 29). *Going Digital Project*. Retrieved from https://www.oecd.org/digital/going-digital-project/

Ökten, N. (2020). What Does BRICS Mean for the Economies of the Member Countries: The Case of India. *Management and Economics Research Journal, 06*(05).

Schöllmann, W. (2014). The BRICS Bank and Reserve Arrangement: towards a new global financial framework? *European Parliamentary Research Service*.

Shikha Dua, A. U. (2019). A Study on GDP growth rate of BRIC and comparison with Global GDP. *Conference: XX Annual International Conference- Global Vision 2030: Challenges and Opportunities.* Delhi.

Singh, S., & Dube, M. (2014). *BRICS and the World Order: A Beginner's Guide.*

World Economic Forum. (2019, september 20). *BRICS' New Development Bank turns four: what has it achieved?* Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2019/09/brics-new-development-bank-four-sustainability/?DAG=3&gclid=EAIaIQobChMIi8eFrYH6_QIV6oxoCR27LwT-EAAYASAAEgIsWvD_BwE